

Distr.: General
24 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة
والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في التنمية
الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مقدم من مؤسسة الإرساليات الساليزية، وهي منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

181214 181214 14-65386 X (A)



بيان

مقدمة

إذا أردنا إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر، فإن ثمة قضية لا بد من معالجتها بامعان وقوة، ألا وهي قضية انعدام المساواة. وهذه الحقيقة تمس جميع أبعاد المجتمع. وقد اتضح أن الاضطرابات الاجتماعية والاستبعاد الاجتماعي يزيدان مع ارتفاع مستويات انعدام المساواة. وكثيرا ما تُحرم الفئات التي تعيش في فقر وغيرها من المجتمعات المحلية المهمشة من حقها في المشاركة في عمليات صنع القرارات التي تمس حياتها ومستقبلها. وحالات انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية كثيرا ما تلاحظ في البلدان التي تعاني من قصور في الممارسة الديمقراطية ويمكن أيضا أن تؤثر على فعالية النظام المتعدد الأطراف.

مستوى انعدام المساواة

بينت الأبحاث أن نصف سكان العالم يعيشون على أقل من ٢,٥ دولار في اليوم، ويعيش ما يقرب من بليون شخص في حالة جوع، وهناك ما يقرب من بليون شخص لا يستطيعون الفكك من براثن الفقر المتعدد الأبعاد.

وقد تبين أن الثروة تتركز في أيدي عدد قليل من الأشخاص فقط. والإحصائيات مروعة: إذ يملك أغنى ٨٥ شخصا في العالم ثروة تفوق ما يملكه أفقر ٣,٥ بلايين شخص؛ ويتمتع الخمس الأغنى من الناس بأكثر من ٧٠ في المائة من إجمالي الدخل في العالم، في حين يتقاسم الخمس الأدنى ١ في المائة فقط. وهذا يشكل ظلما بلا شك.

الحاجة إلى منظر جديد

لكي يتسنى مواجهة تنامي انعدام المساواة على النطاق العالمي، سيلزم أن تؤكد المجتمعات اشتراكنا في الإنسانية وتشاطرنا حقوق الإنسان، ولا يُستمد أي منهما من وضعنا الاقتصادي. وعندما تكون نقطة بدايتنا هي الاحترام المتبادل، يكون بإمكاننا أن نبدأ في بناء ثقافة القبول والتضامن التي تقدر في إطارها قيمة كل شخص ولا يُنظر إلى أي فرد باعتباره عديم الفائدة، أو في غير موضعه، أو يمكن الاستغناء عنه. ومن أولى الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحقيق هذا الهدف السامي هي التغلب على الشك والعداء اللذين يظهران في الاعتقاد الذي لا يُفصح عنه عادة ولكن تتردد أصداؤه بقوة في بعض المجتمعات بأن من يعيشون في فقر هم مسؤولون إلى حد كبير عن ما يعانونه من فقر. وهذا الموقف لا يعترف

بأن الهياكل التي تنطوي على انعدام المساواة تضع عقبات كأداء في سبيل العثور على فرص عمل مجدية لكثير من الرجال والنساء.

ومجرد التسامح مع التنوع لا يكفي للتصدي لانعدام المساواة. وقد ذكرنا البابا فرانسيس في رسالته التي وجهها بمناسبة اليوم العالمي للمهاجرين واللاجئين، في عام ٢٠١٤، أنه يجب علينا أن نتخلى عن المواقف الدفاعية والخوف وعدم الاكتراث والتهميش، وتبني المواقف القائمة على ثقافة الالتقاء، وهي الثقافة الوحيدة القادرة على بناء عالم أخوي أفضل وأكثر عدلا. وثمة مقولة مفادها أن العولمة جعلتنا جيرانا، ولكنها لم تجعلنا أخوة وأخوات تعكس تصرفاتنا تبادل التقدير والدعم فيما بيننا. وبميل انعدام المساواة إلى فصل الناس وإلى جعل بعضهم منعدمي الوجود تقريبا.

وتبدأ عملية الإصلاح الهيكلي التي تفضي إلى الإدماج بدلا من التهميش عندما تتصدى المجتمعات للآثار الاجتماعية والنفسية والسياسية للتفاوتات الاقتصادية الكبيرة القائمة. ويحد التهميش الاقتصادي من إمكانية حصول الناس على التعليم والسكن والعمل المجدي، وجميعها تشكل انتهاكا لكرامتهم الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن التفاوتات الاقتصادية المفرطة فيما بين الأفراد والشعوب تحول دون قدرة المجتمعات على ضمان العدالة الاجتماعية، والإنصاف، وتحقيق الصالح العام، وتعزيز السلام الاجتماعي والدولي.

وقد لوحظ أن الاستبعاد الاجتماعي والإدماج الاجتماعي يرتبطان في نهاية المطاف بالمقصود بكون الفرد يشكل جزءا من المجتمع الذي يعيش فيه. والمستبعدون لا يعتبرون مجرد هوامش مخفية أو محرومة من المجتمع، بل يعتبرون غير أعضاء في المجتمع. ولا يقتصر الأمر على مجرد استغلال المستبعدين، بل إنهم يعتبرون منبوذين. ومن المحزن أن العضوية في هذه الفئة من السكان كثيرا ما تكون نتيجة للعيش في فقر مدقع مع قلة الخيارات المتاحة لها وتدني أو انعدام فرص التعبير عن رأيها.

تغيير الهيكل الاقتصادي

كثيرا ما يشكل انعدام المساواة نقطة البداية لعملية استبعاد تعزل قطاعات كبيرة من المجتمع عن المشاركة المجدية في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وهو ينشأ جزئيا عن وجود نظام مالي يتوخى التحكم في الإنسانية بدلا من خدمتها، بما يؤدي إلى نشوء رأسمالية نفعية تنظر إلى جميع الناس باعتبارهم مجرد مستهلكين. ويُنظر إلى من يعيشون في فقر مدقع، الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، بوصفهم يمثلون قاعدة الهرم ويتنافس المسوقون العديمو الضمير مع بعضهم للحصول على أكبر قدر ممكن من أموالهم.

ومن المحتمل أن يترتب على انعدام المساواة هذا في الاقتصاد والفرص تهديد إمكانية تحقيق السلام والأمن في المجتمعات بل وعالميا.

وفي موعظته البابوية (*Evangelii Gaudium*)، التي وجهها البابا فرانسيس في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، أشار إلى أنه لا يمكن إرجاء الحاجة إلى إيجاد حل للأسباب الهيكلية للفقير، وأنه طالما لم تحل جذريا المشاكل التي يعانيها الفقراء بنبذ الحرية المطلقة للأسواق والمضاربات المالية، وبالتصدي للأسباب الهيكلية لانعدام المساواة، لن يكون بالامكان إيجاد حل لمشاكل العالم، أو حتى لأي مشكلة. وأضاف أن انعدام المساواة هو السبب الجذري للعلل الاجتماعية.

ويعتبر البعض أن اللامساواة تُعد أمرا حتميا في ظل الاقتصاد السوقي. وفي حين أن هذا صحيح إلى حد ما، فإن الفروق الاقتصادية الصارخة بين من يملكون ومن لا يملكون لا تسمح لنا بأن ننساق وراء قبول نظام لا يتيح إلا لمن يملكون ثروة هائلة إمكانية زيادة ثرواتهم. ويجب أن تكون كرامة الإنسان هي المعيار الذي يقاس به كل نظام ومؤسسة، كما يجب أن يعكس هيكل الأسواق ذلك المنظور. وينبغي أن يكون الهدف من وجود الأسواق هو خدمة الإنسان والمجتمعات البشرية أي الصالح العام. ويقع على المجتمع والحكومة مسؤولية تنظيم الأسواق بحيث تكفل تحقيق هذا الهدف.

العمل اللائق

للتغلب على انعدام المساواة، ينبغي إيلاء أولوية لإيجاد فرص العمل اللائق الذي يعطي أجرا كافيا للمعيشة. وينبغي وضع حد للأعمال التي تولّد دخلا كافيا والتي لا يقبلها إلا اليائسون. ويلاحظ الباحثون أن دائرة الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي ستظل تتسع إذا لم يتم إجراء إصلاح اقتصادي هيكلي للتغلب على العقبات القائمة التي تحول دون زيادة فرص العمل ودفع أجور عادلة.

وفي العقود الأخيرة، تفاقمت ظاهرة انعدام المساواة في الدخل بين البلدان وداخلها. وللتغلب على هذه الظاهرة، يلزم معالجة مسألتي انعدام المساواة في الأجر والافتقار إلى فرص عمل. وفي حين أن الفوارق بين الجنسين قد أخذت تضيق، فإن هذا يحدث بمعدل بطيء للغاية. ومعدل البطالة بين الشباب مرتفع للغاية ويشكل قلقا متزايدا، بسبب آثاره المباشرة والبعيدة المدى على توليد الإحساس بقيمة الذات وتكوين أخلاقيات عمل سليمة بين الشباب. ويدل السخط الاجتماعي وفقدان الثقة في الحكومات اللذان ظهرا في كثير من

الدول في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية على وجود حاجة ملحة للتصدي لانعدام المساواة بشكل مباشر.

ويلزم اعتماد سياسات لكفالة إيجاد فرص عمل كافية لتوفير عمل لائق للمنضمين الجدد إلى القوى العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في ظل الاقتصاد المعولم إلى حد كبير والذي تقلصت فيه القدرة على المساومة بسبب إضفاء طابع غير رسمي على العمالة وتحريرها، يجب أن تكفل سياسات الدخل والسياسات الاجتماعية حصول العمال على أجور ملائمة. وينبغي أن تتضمن هذه السياسات الواجبة النفاذ النص على تسجيل العمل غير الرسمي وحمايته وكفالة الالتزام بتشريعات الحد الأدنى للأجور وتشريعات مكافحة التمييز.

التوصيات

بالنظر إلى تزايد اللامساواة وأثرها على المجتمع والثقافة، فضلاً عن ضرورة مشاركة جميع أعضاء المجتمع في حياة المجتمعات المحلية وأنشطتها في بيئة آمنة وبطريقة تعلي من كرامتهم الإنسانية وتعزز نموهم، نوصي بأن تتصدى الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني الشريكة للأسباب الجذرية لانعدام المساواة. وإننا نحث على الالتزام بما يلي كخطوات أولى لتحقيق هذا الهدف:

- التصدي للفقر المتعدد الأبعاد على الصعيدين المحلي والعالمي. ويمكن استخدام البيانات الواردة في المؤشر العالمي للفقر المتعدد الأبعاد كنقطة بداية.
- كفالة تطبيق الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وإتاحتها للجميع، مع التقيد بالتوصية المتعلقة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لعام ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢) لمنظمة العمل الدولية.
- دراسة أولويات الميزانيات، وبخاصة ميزانيات النفقات العسكرية، للنظر في إمكانية إعادة تخصيص جزء من الأموال لتوفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية.
- تنفيذ إطار المجتمعات المشتركة الذي وضعه نادي مدريد.
- تطبيق برنامج منظمة العمل الدولية المتعلق بتوفير العمل اللائق عن طريق تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية، على أن يكون تحقيق المساواة بين الجنسين هدفاً شاملاً.

- تشجيع التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المتزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩)، وتوصية العمال المتزليين، ٢٠١١ (رقم ٢٠١).
-